

قانون العمل في القطاع الأهلي.. هل أنصف العمال وأرباب العمل؟

أكدوا أن أحداً لم يستشرهم أو يسألهم عن أي مشروع قانون للعمال

أصحاب مكاتب استقدام العمالة المنزلية لـ «الأبناء»: من الممكن إدراج الخدم تحت مظلة قانون العمل الأهلي مع مراعاة الخصوصية المنزلية

إنشاء شركة مساهمة لن تحل المشكلة بل الحل في تفعيل القوانين ونطالب باعتماد براءة ذمة بحصول العامل على جميع مستحقاته قبل مغادرته البلاد



لطفى بلال



علي العجمي



عبدالعزیز العلي



جاسم العلي



وليد العبدالجادر

واكدوا ان الذي يسيء الى سمعة الكويت ليست مكاتب العمالة المنزلية بل الشركات التي تستقدم العمالة بالآلاف وتدفعهم بالشارع او بربووات متدنیه. واكدوا انهم مواطنون حريصون كل الحرص على سمعة الكويت على المستوى الدولي ويعلمون ليكون اسم الكويت مرفوعا في جميع بقاع الارض وتحملهم مسؤولية الاساءة لسمعة الكويت حرام. وشددوا على ضرورة محاسبة اي كفييل يسيء لاي عامل سواء كان يعمل في المنازل او المؤسسات او الشركات، وامورا اخرى تطرق لها اصحاب المكاتب التي التقنهم «الأبناء» وفيما يلي التفاصيل:

ويبنوا ان اكثر من سبع اجتماعات عقدت مع مدير الادارة العامة للهجرة ورفعت له توصيات واراها حول تنظيم عمل مكاتب استقدام العمالة المنزلية ولاقت استحسانا لديه وحولت الى مدير ادارة العمالة المنزلية ونقوم بالمراسلات لكن للاسف لم يؤخذ بها. واجمعوا على ان رفع الضمان لا يحل المشكلة بل المطلوب تطبيق القوانين واعتماد براءة ذمة يوقع عليها العامل المنزلي قبل مغادرته البلاد بانه قبض جميع مستحقاته ويوقع عليها الكفيل والمكتب والادارة المختصة بالوزارة.

ستزيد من المشكلة. وتساءلوا عن سبب عدم مخالفة من يايي العاملة الهاربة ولماذا لم يتم وضع ضوابط للعمل في مكاتب استقدام العمالة المنزلية ومحاسبة غير المتزمين بالعمل الفعلي؟ واكدوا ان احدا لم يستشرهم او يسمع رأيهم في اي مشروع قانون لتنظيم اوضاع العمالة المنزلية. كاشفين عن مبادرة شخصية قام بها مجموعة من اصحاب المكاتب بطرق ابواب المسؤولين لمعالجة ما تواجهه العمالة المنزلية.

بشرى شعبان
اجمع اصحاب عدد من مكاتب استقدام العمالة المنزلية على ان وضع العمالة المنزلية تحت مظلة قانون العمل في القطاع الاهلي ممكنة اذا ما تمت مراعاة الخصوصية المنزلية. واعتبروا ان القانون المعمول به حاليا يفي بالغرض وينظم العمل ويضع حدا لجميع المشاكل اذا ما تم تفعيل بعض مواد لاسيما المادة الخاصة بمعاقبة من يقوم بايواء اي عاملة او عامل منزلي هارب من كفيله وراوا ان ما يطرح عن تأسيس شركة مساهمة حكومية لاستقدام العمالة

كما ان السفارات ترفض ان تكون شركة مسؤولة عن مواطنيها لكي لا يتم استغلالهم. واضاف ان علاج المشكلة ليس بانشاء قانون جديد بل تفعيل القانون الموجود وتشكيل لجنة من جميع الجهات المعنية لمعالجة اي مشكلة تواجه الخدم واصدار براءة ذمة للعامل المنزلي قبل مغادرته البلاد. واكد ان اسعار الخدم الآن في الكويت هي الارخص على مستوى دول الخليج وليقوموا بمقارنة ويتأكدوا من ذلك.

واضاف اذا كانت الادارة المعنية ترى ان الفساد في المكاتب فلماذا لا تفعل القوانين وتعلق المكاتب التي تسيء التعامل مع الخدم ولا تفي بعقودها وتبقي فقط المكاتب التي تستقدم عمالة من الخارج فعلا. اما وليد العبدالجادر صاحب مكتب قرأى ان المكاتب هي همزة الوصل بين الداخل والخارج والحل الجزري لمشاكل الخدم هو تفعيل القوانين واشراك اصحاب المكاتب واخذ آرائهم في اي مشروع قانون لانهم الاعلم بحل المشاكل وتخطي السلبيات. ونحن على استعداد تام لتزويد اي جهة كانت في مقترحاتنا ووجهات نظرنا بشأن تنظيم اوضاع العمالة المنزلية.

بدوره تساءل لطفى بلال صاحب مكتب عن استبعاد العمالة المنزلية من قانون العمل في القطاع الخاص كان بالامكان ادراجهم تحت مظلة هذا القانون مع وضع ضوابط ومعايير خاصة بهذه الفئة تراعي خصوصية العمل المنزلي، وتمنى عند رفع اي مشروع او قانون أخذ رأي اصحاب الشأن الذين على صلة مباشرة مع المواطنين، بالاضافة الى أهمية تفعيل قانون محاسبة كل من يؤوي خادما هاربا. وراى ان الخلل الاساسي في مشكلة الخدم ليس في وجود قانون بل في تطبيق القانون، مع تشديد العقوبات ضد كل من يسيء معاملة خادم، واغلاق المكاتب التي لا تقوم باستقدام العمالة من الخارج بل تعمل في الخدم الموجود داخل الكويت اي «المرجع».

واكد ان القوانين الموجودة كفيلة بحل جميع المشاكل اذا ما تم تفعيلها.

مشكلة إندونيسيا مفتعلة

عن اسباب توقف استقدام العمالة من إندونيسيا اوضح العبدالجادر ان المشكلة حدثت في السفارة الاندونيسية في فبراير الماضي وهم لم يعملوا على حلها ومن وجهة نظرنا فإنها مفتعلة لغاية في نفس يعقوب.



(كرم ديبان)

اصحاب مكاتب العمالة خلال حديثهم للزميلة بشرى شعبان

مشكلة يتعرض لها العامل كما ان استقدام الخدم من الخارج يتم عبر مكاتب قطاع خاص وبالتالي هذه المكاتب لن تتعامل مع الشركة وبالتالي سيتأثر السوق وترتفع الاسعار. وتساءل من اين سيوفر اصحاب المكاتب المبالغ المطلوبة ليساهموا بـ 26% من رأسمال الشركة. واذا تم التحول الى شركة مع وجود المكاتب وتم اعطاء امتيازات للشركة فمن الضروري ايضا اعطاء نفس الامتيازات للمكاتب. واضاف ان رفع الضمان من 5 الى 20 الفاً لا يحل المشكلة، كما انه يتعارض مع سياسة صندوق النقد الدولي. وأشار الى ان الحل يكون بتفعيل القوانين الموجودة واقفال المكاتب المؤجرة والمكاتب التي تسيء لاصحاب المكاتب والى الكويت.

بدوره رأى علي العجمي ان انشاء شركة مساهمة من قبل الحكومة هو اقام للحكومة في استقدام العمال وهذا سيؤثر سلبي على سمعة الحكومة. وراى ان المشكلة التي تعاني منها الكويت ليست في العمالة المنزلية بل عمالة القطاع الاهلي التي تستقدم اعدادا كبيرة من العمالة وتتركها في الشارع دون عمل او تدفع لها مبالغ زهيدة تكاد لا تذكر.

حساب حقوق الخدم ومعالجة مشكلة الخدم في تفعيل القوانين بالخاص قانون ابواء الخادمة، واصدار شهادة براءة ذمة يوقع عليها الخادم والكفيل وصاحب المكتب في الادارة المختصة بالداخلية قبل مغادرة العامل البلاد. وتساءل لماذا لا يتم وضع ضوابط لعمل المكاتب ومحاسبة المكتب السبي الذي لا يقوم بواجبه ومحاسبة الكفيل السبي. وعن انشاء شركة حكومية مساهمة لاستقدام العمالة رأى العلي انها تساهم في تفاقم المشكلة وليس العلاج لانها ستحمل الدولة مسؤولية اي

في البداية اكد عبدالعزیز العلي ان شمول العمالة المنزلية تحسنت مظلة قانون العمل الخاص بالقطاع الاهلي ممكن اذا ما روعيت خصوصية المنازل، وتساءل اذا كانت الحجة لمنع شموليتهم بالقانون المواد الخاصة بتفتيش اماكن وسكن العمالة هنا اطرح سؤالاً هل يتم التفتيش الدوري على المؤسسات والشركات الحاصلة على تراخيص تجارية وصناعية تعمل في القطاع الاهلي.

واعتبر ان مواد القانون الصادر بمرسوم 40 فيما يخص ادارة العمالة المنزلية والمطبق كافية لو تم الالتزام بتفعيلها وتطبيقها بالكامل، لكن حتى الآن لا توجد آلية لتطبيقه. ونفى ان يكون قد تمت استشارات او مناقشة اي صاحب عمل بشأن اي مشروع قانون جديد للعمالة المنزلية، مضيفا انه بمبادرة شخصية من اصحاب مكاتب استقدام العمالة المنزلية تم طرق ابواب المسؤولين وطرح ما يتعلق بقضايا العمالة المنزلية.

وتم تقديم مقترحات لمدير عام الهجرة ولاقت استحسانا وقبولاً ووافقة عليها وبلغ بها مدير ادارة العمالة المنزلية لكن للاسف لم تيصر النور حتى الان.

كما تم استدعاء اصحاب المكاتب وتم تشكيل لجنة القانونيين في الشؤون الفنية، وعقدنا اكثر من 7 جلسات مع مدير عام الهجرة ناقشنا خلالها كل المقترحات ولكن حتى الآن لم نلمس شيئا، وكل ما تقدم بالمراجعة نجد ان الامور مازالت كما هي وللاسف لم يتم الاخذ بهذه المقترحات حتى الآن.

اما جاسم العلي وهو صاحب مكتب آخر فقال: للاسف نقولها وانا شخصيا اتحمل كامل مسؤولية كلامي ان المسؤولين كل مهمهم تأسيس شركة مساهمة حكومية لاستقدام العمالة وان تكبير مشكلة العمالة المنزلية ما هي الا لزيادة مبررات تشكيل هذه الشركة والذي سيكون همها الربحية.

وتساءل ان المشكلة هي في العمالة السائبة العاملة في القطاع الاهلي، اما مشاكل الخدم فهي محدودة وناتجة عن محاباة الداخلية للكفيل، السبي على



العمالة السائبة وليست المنزلية هي مشكلة الكويت



الخلل ليس في القانون وإنما في تطبيقه